مراعاة المخاطَب في التحليل النحوي عند الرضي الإستراباذي في شرحه على الكافية

م.د محمد شاكر ناصر

معهد الفنون الجميلة للبنين / الديوانية

moharabic3@gmail.com

تاريخ الاستلام : ٢٠١٩/١١/١١

تاريخ القبول : ٩/ ١/ ٢٠٢٠

الخلاصة :

هذا البحث سلط الضوء على الجهود التي بذلها أحد علمائنا القدماء في مجال المعرفة اللسانية ؛ وهو الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٨ه) ، وذلك في ضوء دراسة أثر المخاطب في تحليله النحوي للعبارات والتراكيب، وقد تبين من خلال البحث إدراك الرضي لأركان الحدث التواصلي وبخاصة المخاطَب ، إذ استوعب وهو يُحلل العبارات والعناصر الشكلية والدلالية المكونة للتراكيب، واستند إلى ما يُوفِّره السياق المحيط بالتراكيب في تحليل العبارة والحكم عليها، ومن ثمَّ بناء القاعدة النحويَّة.

الكلمات المفتاحية : المخاطب – الرضي – التحليل النحوي

Considerating the Addressee in the Grammatical Analysis in Al-Radhi Al-Astrabathi's interpretation of Alkafie

Dr. Mohammed Shaker Nasser

Institute of Fine Arts for Boys /AL-Diwanyiah

moharabic3@gmail.com

Date received: 11/11/2019
Acceptance date: 9 / 1/2020

Abstract

This research shed light on the efforts made by one of our old scholars in the field of linguistic knowledge, which is Al- Radhi Al-Astrabadi (688 h), in the light of the study of the impact of the addresse. in his grammatical analysis of the phrases and compositions, and has shown through research Al- Radhy of the elements of the communication event, especially the addressee., since It analyses the wording of the formalistic and semantic elements of the cross, and it builds on what the denominator and context of the compositions provide in the analysis and sentencing of the phrase, and then the construction of the grammatical rule.

Keywords : the Addressee - AL- Radhi - Grammatical Analysis .

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلى الله على رسوله الكريم محمد الأمين، وآل بيته الطيبين وأصحابه الغر المنتجبين . وبعد :

فهذا البحث يُحاول أن يسلط الضوء على الجهود التي بذلها أحد علمائنا القدامى في مجال المعرفة اللسانية ، لا بوصفه تقديم بديل أو تحديد السبق في مجال تحليل الخطاب ، بل من قبيل عقد مقاربات يسعى في ضوئها إلى الكشف عن الجهد الألسني لعلماء العربيَّة، وما قدموه من جهد تراكمي أسهم في تطوّر المعرفة اللسانية.

إذ يلحظ القارئ لشرح الرضي استعماله مصطلحات ميزت تحليله النحوي منها: الخطاب[١]،والمتكلِّم[٢]،والمخاطَب[٣]،والسامع[٤]، والتبس واشتقاقاتها[٥]. واستعمال هذه الاصطلاحات يُبيِّن مدى اهتمام الرضي باللغة المنطوقة التي تتطلب وجود متكلم وسامع أو مخاطب وإطار سياقي للحدث الكلامي، وهذه المصطلحات بحاجة إلى قراءة فاحصة في سياقاتها النصية تسعى إلى بيان الأسس المعرفية التي تؤطرها وتحدد مفاهيمها العلمية. فضلًا على كيفية استعمالها عند الرضي في صوغ القواعد وفي تحليل التراكيب وبخاصة التراكيب التي حُذفت بعض أجزائها ونحو ذلك من مظاهر العدول التي تصيب البنى اللغويَّة الظاهرة وربطها ببناها العميقة. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية فقد عُني البحث بأربع جزئيات كان المخاطَب بؤرة البحث فيها، إذ عُنيت الفقرة الأولى بالبحث في العلاقة بين قصد المتكلِّم والمخاطَب، في حين عُنيت الفقرة الثانية بالبحث عمَّا تُثيره الرسالة اللغوية من لبس لدى المخاطَب، وعُنيت الفقرة الثالثة بعلم المخاطب وأثره في بناء التراكيب، وكان محور الفقرة الرابعة حال المخاطب وأثره في صوغ البنى التركيبة .

المطلع على النحو العربي يجده يستند إلى ضوابط راسخة، وإن لم يُصرِّح النحويون عنها، تحيط بعملياتهم الإجرائية في التوجيه، وتسعفها بالأحكام والمصطلحات والتعليل والتفسير[٦]. وهذه الضوابط يستنتجها الدارس استنتاجًا ؛ إذ لا يُوجد لدى النحويين القُدامى حدود فاصلة بين التنظير والتطبيق فنجد مدوناتهم النحوية عبارة عن مادة ثرية من الأحكام والتطبيقات، وهذا ما يتضح بصورة جلية من دراسة المتون التي عُنيت بتحليل اللغة وشرح قواعدها، إذ نجدها تقوم بـــ((تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال))[٧]. وهو ما يُعرف بالتحليل النحوي .

ومن أهم المتون التي عُنيت بهذا الأمر وأكثرها عمقًا تحليليًّا، هو شرح الرضي الإستراباذي على كافية ابن الحاجب(ت ٦٤٦ ه) ؛ وقد شهد له بذلك علماؤنا القدامى ، فقد قال السيوطي (ت٩١١ه) في حقِّه وحقِّ شرحه : ((الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يُؤلف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها ، جمعًا وتحقيقًا، وحسن تعليل . وقد أكبَّ الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر، ومَن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم))[٨]. إذ استوعب الرضي وهو يُحلل العبارات العناصر الشكلية والدلالية المكونة للتراكيب، واعتمد على ما يُوفِّره المقام والسياق المحيط بالتراكيب في تحليل العبارة والحكم عليها، ومن ثم شرح القاعدة النحويَّة، إذ نظر إلى الحدث الكلامي في إطاره التواصلي فعُني بذكر أركان الخطاب ؛ المتكلِّم ، والمخاطَب، وحال الخطاب والسياق، واستند إليها في التحليل النحوي. وهو في هذا يتماهى مع ما عُرف في دراسات المحدثين بالمنهج (التداولي) الذي يقوم على ((الكشف

عن القدرات الإنسانية في تحقيق التواصل اللغوي ، إضافة إلى ربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطًا يجعل البنية انعكاسًا للوظيفة))[٩]. وهذا ما سيتضح في فقرات البحث الآتية :

١- قصد المتكلِّم ومراعاة المخاطَب :

يُعدُّ الخطاب بمختلف مكوناته بؤرة البحث بين الدارسين بمختلف تخصصاتهم قديما وحديثًا[١٠] ، وقد عرَّفه بعض الدارسين بـــأنَّه : ((حدث لغوي يرسله متكلِّم أو مرسِل نحو مخاطَب أو مرسَل إليه قصدَ إفادته بمعلومات أو أخبار جديدة في مقام محدد وباستعمال وسيلة تبليغية محددة والانطلاق من ظروف أو أحوال وأوضاع مشتركة بين المتخاطبين))[١١]. يُلحظ من التعريف تحديد أركان الخطاب[١٢]، والغاية منه وهي قصد الإفادة ، أي قصد المتكلِّم، والذي يُعد دالًّا مهما في الدرس اللساني، إذ القصدية معيار من المعايير السبعة التي بنى عليها دي بو جراند نظرية نحو النص[١٣]، ورأى الدكتور محمود أحمد نحلة ضرورة أن يكون لكل حدث كلامي وجود نية للإبلاغ والتوصيل ، فلا : ((يتكلَّم المتكلِّم مع غيره إلَّا إذا كان لكلامه قصد))[١٤].

وقد أدرك النحويون العلاقة بين قصد المتكلِّم ، والمخاطَب ، إذ ((كانوا يدركون أنَّ الكلام يُقال لكي يوصل المتكلِّم إلى المخاطَب معانٍ يقصدها ... فكان المخاطَب والسامع محور العملية الكلامية ، فالمتكلِّم يصوغ كلامه وفقًا لأحوال السامع ومعارفه وهذه العلاقة المنظمة بينهما هي التي تقود إلى الكشف عن المعاني ومقاصد المتكلِّمين))[١٥] ، وهذا ما يتضح من قول السهيلي (ت ٥٨١ه) : ((اعلم أنَّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلِّم يُعبر للمخاطَب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط ، ولولا المخاطَب ما اُحتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلِّم))[١٦]. وقد استثمر النحويون هذه العلاقة في التحليل النحوي، وعند وضعهم القواعد، وبنوا بالاستناد إليها تفسيراتهم لما يحصل من عدول في التراكيب؛ إذ عللوا حصول الحذف بقصد المتكلِّم وعلم المخاطب ، وفسروا تقديم بعض عناصر الجملة بأنَّها مثار اهتمام المتكلِّم إلى آخر ما يحصل من مظاهر العدول في التراكيب[١٧].

وقد اعتدَّ الرضي بقصد المتكلِّم في تحليله النحوي، ورجح بالاستناد إليه بين الآراء، ففي مسألة نيابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل ، في حال حذف المفعول به ، فالمشهور أنّ للمتكلم جواز إقامة أيها شاء مقام الفاعل[١٨] ، في حين ذهب بعض النحويين إلى تفضيل بعض الأشياء على بعض مستندين في ذلك إلى علل تفرضها الصناعة النحوية ، إذ رجَّح بعضهم إقامة الجار والمجرور نائبًا عن الفاعل مستندين في ذلك إلى أنَّ الجار والمجرور هما المفعول به في الأصل ولكن بواسطة حرف الجر[١٩] ، ورجَّح بعضهم إقامة الظرف المختص،ورجح آخرون إقامة ظرف المكان ، وآخرون المصدر ؛ لأنَّها مفاعيل بلا وساطة[٢٠] ، أمَّا الرضي فكان له رأي آخر استند فيه إلى قصد المتكلِّم ، ومثار اهتمامه والأدخل في عنايته ، إذ قال :((والأولى أن يُقال: كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلِّم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك أُذن اختياره))[٢١].

وهو في هذا الاختيار يوافق ما ذهب إليه الدرس اللساني الحديث من العناية بقصد المتكلِّم الذي يُعدُّ سياقًا خارجيًّا متممًا للحدث الكلامي[٢٢]، فالمتكلِّم يقصد من إرساله الرسالة اللغوية إيصال شيء إلى المتلقي، وبطبيعة الحال فهو ، أي المتكلِّم، يُقدِّم ما يهتم به والأدخل في عنايته في ضوء تعبير الرضي ، وهو الأمر الذي يدلُّ على إدراكه العلاقة التي تربط طرفي التواصل وتجعل التفاعل التواصلي ماهية الحوار ولبنته ؛ فهو ((تبادل الأخذ والعطاء بين ممثلي الخطاب في سياق حواري يحكمه التعاون وينبني على الملاءمة))[٢٣].

وفي الخلاف في تحديد العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان ، كان للنحويين أقوال عدَّة، إذ ذهب سيبويه(ت١٨٠ ه) إلى أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع[٢٤] ، في حين رأى الأخفش (ت ٢١٥ه) أنَّ العامل في التابع عامل معنوي كما في عامل المبتدأ والخبر، وهو الإتباع في حال التوابع ، وذكر الرضي رأيًا آخر لم ينسبه إلى أصحابه مفاده أنَّ العامل في التابع مقدَّر من جنس الأول ، وقد رجح الرضي رأي سيبويه بالاستناد إلى قصد المتكلِّم ، إذ قال : ((ومذهب سيبويه أولى: لأنَّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلِّم، منسوب إليه مع تابعه، فإنَّ المجيء في جاءني زيد الظريف، ليس في قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة))[٢٥].

يُلحظ أنَّ الرضي وإن رجح رأي سيبويه الذي يدور في فلك نظرية العامل ، لكنَّه راعى في ترجيحه قصد المتكلِّم ، وهو الأمر الذي يدلُّ على إدراكه أنَّ الخطاب يقوم على قصد المتكلِّم ومعرفة المخاطَب في الأساس، ويجب أن لا نغفل عن محاولته جعل المتكلِّم هو العامل الحقيقي في تغيِّر الحركات الإعرابية ، إذ قال : ((لأنَّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلِّم بآلة الإعراب))[٢٦]. وهذه التفاتة رائعة ؛ مع أنَّه لم يطبق هذا الرأي في تحليله النحوي ؛ بل بقي أسيرًا لنظرية العامل التقليدية وتأثير الألفاظ بعضها في بعض.

ويربط الرضي بين قصد المتكلِّم ومعرفة المخاطَب، إذ ردَّ على ابن الحاجب الذي جعل من مسوغات الابتداء بالنكرة أنَّ التخصيص حاصل عند المتكلِّم ، فرأى الرضي أنَّ الاستناد إلى قصد المتكلِّم وحده غير كاف؛ بل لابدَّ من تضافر قصد المتكلِّم مع معرفة المخاطَب ، إذ قال : ((وأمَّا قوله في نحو: أرجلٌ في الدار أم امرأة : إنَّ التخصيص حاصل عند المتكلِّم ؛ لأنَّه يعلم كون أحدهما في الدار ، فنقول : لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلِّم في جواز تنكير المبتدأ ، لجاز الابتداء بأيِّ نكرة كانت، إذا كانت مخصوصة عند المتكلِّم ، بل إنَّما يُطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب))[٢٧].

يُلحظ من النص أنَّ ابن الحاجب والرضي يُفرِّقان بين التنكير والتعريف المسوّغ للابتداء ليس بالاستناد فقط إلى أنَّ التعريف إحالة على معلوم مفيد، والتنكير إحالة على مجهول غير مفيد ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى عدِّ التعريف بمعنى (المعلوميَّة والإفادة) يتجاوز المعرفة إلى مجال (النكرة) حيث يشمل النكرة نفسها إذا أحالت على مجهول مفيد كالنكرة المخصوصة والنكرة المقصودة[٢٨] ، لكن الرضي فارق ابن الحاجب في اشتراط أن يكون التخصيص حاصل عند المتكلِّم ، فرأى أنَّ التخصيص يجب أن يكونَ معلومًا عند السامع ؛ بوصفه متلقي المعلومة، والغاية من الخطاب إفادته بمعلومات جديدة. وهو في هذا المنحى يتماهى مع الدرس التداولي، إذ يرى التداوليون أنَّه لمعرفة دلالة الكلام يجب الرجوع إلى ((ما يكنه وينويه المتكلِّمون من مقاصد معقدة موجهة نحو مستمعيهم ، فالدلالة الخاصة بالألفاظ والعبارات تتعلق – من دون شك –بالقواعد والاتفاقات المتواضَع عليها تعلقًا كبيرًا ، غير أنَّ الطبيعة العامة لمثل هذه القواعد والاتفاقات لا يمكن أن تفهم في آخر الأمر إلا بالرجوع إلى مصطلح قصدية التوصل))[٢٩].

٢- الرسالة اللغوية وأمن اللبس :

تنبه الرضي على حالات التواصل اللغوي التي قد يحصل فيها لبس بسبب خرق قاعدة من قواعد التخاطب ، وقد أشار إلى هذا في مواطن كثيرة وهو يحلل التراكيب ويمنع حذف بعض أجزائها ، أو العدول في ترتيب كلماتها ؛ لما قد يحدث فيها من لبس محتمل، أو وهم يقع فيه السامع على خلاف ما يقصده المتكلِّم[٣٠] ، لذا رأى وجوب وجود علامة إذا كان في الكلام لبس ، ولا حاجة لهذه العلامة إذا أُمن اللبس ، إذ قال : ((تُطلب العلامة للملتبس بغيره))[٣١]. واشترط عند

الحذف وجود قرينة تدلُّ على المحذوف حتى لا يحصل لبس عند المخاطَب ، إذ قال : ((لا يُحذف شيء من الأشياء إلَّا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزًا أو واجبًا))[٣٢]. لذلك جعل الأولى والأشهر إذا حُذف المضاف أن يقوم المضاف إليه مقامه ويأخذ إعرابه خوفًا من الوقوع في اللبس[٣٣].

وردَّ الرضي على ابن الحاجب الذي جعل من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يكون الخبر ظرفًا متقدمًا على المبتدأ النكرة ، فجعل تقدَّم الخبر (الظرف) مسوّغًا للابتداء بالنكرة؛ لأنَّه أفاد تخصيصها[٣٤] . وجعل علَّة أمن وقوع المخاطَب في اللبس علَّةً في إيجاب تقديم الظرف خبرًا عن المبتدأ النكرة ، إذ قال : ((والأولى أن يُقال في إيجاب تقدّم الظرف خبرًا عن المبتدأ المنكر ... إنَّ العلَّة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرًا))[٣٥] .

وهو في ردِّه على ابن الحاجب يستند إلى ربطه بين تجويز الابتداء بالنكرة وعلم المخاطَب وحصول الفائدة لديه من الإخبار بالنكرة سواء تخصصت بشيء أم لا[٣٦] ، وهو ما سنفصل الحديث فيه في الفقرة التالية.

وتعدَّى الأمر الخوف من اللبس عند إسقاط جزء من الكلام إلى مسألة استعمال دوالّ بدل دوالّ أخر في التعبيرات اللغويَّة ، ومن ذلك تعليله استعمال الضمائر بدلًا من الأسماء الصريحة دفعًا للبس عند السامع ، إذ قال : ((اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإنَّ (أنا) و(أنت) لا يصلحان إلَّا لمعين ، وكذا ضمير الغائب، نص في أنَّ المراد هو المذكور بعينه ... وليس كذا الأسماء الظاهرة ، فإنَّه لو سُمّي المتكلِّم والمخاطب بعلميهما فربَّما التبس ، ولو كُرِّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما تُوهم أنَّه غير الأول))[٣٧].

يُلحظ من النص أنَّ الرضي يُفرق بين الضمائر والعَلَم ، وهما عنصران إحاليان بالاستناد إلى علم المخاطَب، فقد عدَّ الأعلام عناصرَ إحالية قد تستعمل استعمالًا عامًّا فهي بنى لغوية يشترك فيها أكثر من مسمى ، وتحيل على ما يجهله المخاطَب ، في حين الضمائر هي عناصر إحالية مقيدة تحيل على ما يتمثله المخاطَب ويعرفه بواسطة الاتفاق والمواضعات الحاصلة بين المتكلِّم والمخاطب ، لذا ركز الرضي على ما قد يثيره الاسم العَلَم من التباس إحالي ينشأ حين يتضمن الخطاب دوال أو عبارات تحيل إحالة عامة أو مطلقة.

وهو في هذا يتوافق مع ما ذهب إليه (دِكــ) في (نموذج المعيار) الذي استند فيه إلى مخزون المخاطَب الذهني المفترض في التمييز بين إحالتين: (إحالة بناء) و(إحالة تعيين) ، فالأولى يُقصد بها حمل المخاطَب على تمثيل ذات غير متوفرة عنده ، والأخرى (إحالة التعيين) يكون المقصود بها حمل المخاطَب على التعرّف على ذات يحتويها خزينه الذهني[٣٨].

يُلحظ مما مرَّ إدراك الرضي القيمة التداولية للدوال الإحالية ، وأثرها في تماسك التراكيب في الحدث التواصلي ؛ فالعناصر الإحالية ترتبط بالمقام وبالمعلومات التي يفترض المتكلِّم معرفة السامع عن المحال عليه أثناء العملية التواصلية[٣٩].

٣-علم المخاطب وأثره في البنية التركيبية للرسالة اللغوية :

تنبه الرضي على العلاقة بين المتكلِّم والمخاطَب في عملية التواصل اللغوي ، فالمخاطَب شريك المتكلِّم ، والأخير يراعي في بناء الجملة حال الأول من حيث العلم والجهل، وفي ضوء معلومات المخاطَب يبني المتكلِّم كلامه وبالاستناد إليه يكون ترتيب أجزاء الكلام ، وهذا يتماهى مع رؤية الدرس اللساني الحديث وما أقرته نظرية التلقي الحديثة التي تجعل

المخاطَب شريكًا في ((بناء المعنى وإنتاجه، وليس الكشف عنه أو الانتهاء إليه، وبذلك يُعدُّ المحصول اللساني مؤثِّرا واحدًا من مؤثرات الفهم لا بُدَّ من تغذيته بمرجعيات ذاتية قائمة على فعل الفهم من لدن المتلقي))[٤٠]. وهذا ما نجده في مواضع كثيرة من كتابه ، ومنها تقريره أنَّ المتكلِّم يتكلم بالقدر الذي يحقق معرفة المخاطب، إذ علل عدم جواز أن يكون النعت أخص من المنعوت بقوله : ((وإنَّما لم يجز أن يكون النعت أخصّ من المنعوت؛ لأنَّ الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلِّم بما هو أخصّ ، فإن اكتفى به المخاطَب فذاك ، ولم يحتج إلى نعت ، وإلَّا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطَب معرفة))[٤١].

وهو في هذا يوافق ما توصل إليه التداوليون ، وما قرره غرايس في بناء نظريته في التخاطب القائمة على أنَّ التواصل اللغوي محكوم بمبدأ (التعاون) الذي يقوم على أربع مسلمات: إحداها مسلمَة (القَدر) ، أي كمية الإخبار التي يجب أن تتوفر في الحدث اللغوي، والتي تتفرع إلى فرعين رئيسين؛ الأول: أن تكون المشاركة في الحدث اللغوي تفيد بالقدر المطلوب من الإخبار. والثاني : أن لا تكون المشاركة في الحدث اللغوي أكثر مما هو مطلوب إيصاله [٤٢].

والرضي يُحلل التراكيب تحليلًا يقوم على مراعاة المخاطَب وافتراضاته السابقة عن الحدث الكلامي، ومن ذلك ما قاله في مسألة استعمال (إلَّا) صفة ، إذ رأى أنَّ المخاطب يحمل (إلَّا) على أصلها في الاستثناء إذا وردت في الكلام، وعلى المتكلِّم إذا قصد استعمالها صفة أن يتقيد بمجموعة من القيود؛ منها : أن يكون ما قبل (إلَّا) نكرة غير محصورة ، إذ قال : ((وشرط كون الجمع منكّرًا ؛ لأنَّه إذا كان معرَّفًا ، نحو : جاءني الرجال ، أو القوم إلَّا زيد ، احتمل أن يُراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء ، واحتمل أن يُشار به إلى جماعة يعرف المخاطَب أنَّ فيهم زيدًا، فلا يتعذر أيضًا الاستثناء الذي هو الأصل في (إلَّا) فالسامع يحمل (إلَّا) على أصلها من الاستثناء ، فاختير كونه منكرًا غير محصور؛ لئلا يتحقق دخول ما بعد (إلَّا) فيه فيضطر السامع على حمل (إلَّا) على غير الاستثناء))[٤٣].

يُلحظ أنَّ الرضي وهو يُحلل التركيب نظر إلى العلاقة بين المتكلِّم والمخاطَب ، والمواضعات اللغوية المعترف بها بينهما؛ فمن المواضعات أنَّ الأصل في (إلَّا) أن تكون للاستثناء، وهو افتراض سابق أو إضمارات تداولية بين المتكلِّم والسامع مخزونة في أذهان مستعملي اللغة، لذا فإنَّ السامع وفقًا لهذا المضمر التداولي يحمل (إلَّا) على أصلها في الاستثناء، وعلى المتكلِّم إذا أراد أن يخرج عن هذا الأصل أن يحتاط في كلامه، ويلتزم بقيود تبعد المتلقي عن الوقوع في اللبس ، وحمل الكلام على وفق افتراضاته السابقة. وفي مسألة قطع الصفة عن الموصوف جعل الرضي علم المخاطَب شرطًا في صحة القطع ، إذ قال : ((والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت ما يعلمه المتكلِّم ، لأنَّه إن لم يعلم ، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ، ولا تقطع مع الحاجة))[٤٤]. وقد علل الرضي وجوب كون الصلة جملة بالنظر إلى علم المخاطب واعتقاده ، إذ قال : ((إنَّما وجب كون الصلة جملة، لأنَّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلِّم على ما يعتقد أنَّ المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له))[٤٥]. وقد مضى باستدلاله بعلم المخاطَب في تحديد انتماء الاسماء الموصولة إلى قسم المعارف في أصل وضعها ، إذ قال : ((الموصولات معارف وضعًا، وذلك لما قلنا: إنَّ وضعها على أن يطلقها المتكلِّم على المعلوم عند المخاطب ، وهذه خاصة المعارف))[٤٦].

وفي استناد الرضي إلى علم المخاطب في تحليل التراكيب دلالة على إدراكه أنَّ كلَّ تواصل لساني ينطلق الشركاء فيه من افتراضات ، ومعطيات معترف بها فيما بينهم ، وتُشكِّل الخلفية التواصلية المطلوبة لنجاح عملية التواصل، وهي محتواه في ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة[٤٧].

وقد ميز الرضي بين المعنى والفائدة فرأى أنَّ لكلِّ كلام معنى يدلُّ عليه لكنَّه، مع ذلك، قد يكون غير مفيد ؛ أي لا يحمل فائدة للسامع ، إذ لا يجهل السامع الخبر، فهو وإن كان ذا معنى فإنَّه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة للمخاطَب ، إذ قال وهو يُحلل التراكيب: ((وأمَّا الخبر، فإنَّه إذا ورد، حمله المخاطَب على أنَّه إنَّما تكلم به المتكلِّم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أنَّ مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره))[٤٨].

ففي مسألة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفتين أو متساويين ، ذهب ابن الحاجب إلى وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا متساويين في التعريف ، فرد عليه الرضي إطلاقه هذا الموضع ، إذ رأى أنَّ هذا التقرير ليس على إطلاقه؛ إذ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وإن كانا معرفتين ، إذا كان في الكلام قرينة تدلُّ المخاطَب على أيّ المعرفتين المبتدأ كما في المثال النحوي (أبو يوسف أبو حنيفة) ، أي مثل أبي حنيفة، فالخبر هو محط الفائدة، وما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر لأجله الجملة فهو الخبر[٤٩].

وفي مسألة الابتداء بالنكرة ، أجازها الرضي وعلل ذلك بأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطَب ، إذ قال: ((إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيِّ نكرة شئت. وذلك لأنَّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت ، جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا . فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو غير مختصتين ، شيء واحد وهو عدم علم المخاطَب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو عُلم في المعرفة ذلك كما لو عُلم قيام زيد مثلا فقلت : زيدٌ قائمٌ ، عُدَّ لغوًا، ولو لم يكن يُعلم كون رجل ما من الرجال قائمًا في الدار جاز لك أن تقول: رجلٌ قائمٌ في الدار ، وإن لم يتخصص النكرة بوجه))[٥٠].

يُلحظ أنَّ الرضي قد جعل الفائدة من الرسالة اللغوية هي بؤرة العملية التواصلية ، فعد جملة (زيدٌ قائمٌ) وهي الجملة السليمة قواعديًّا لغوًا ؛ لأنَّها لا تُفيد السامع شيئًا جديدًا والجملة الأخرى التي فيها ابتداء بالنكرة جملة جائزة ؛ لأنَّها أفادت السامع . وضابط الاستناد إلى الفائدة في التحليل النحوي له ((أهمية عظيمة جدًا؛ لأنَّه الأساس الذي بُنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة ... إفادة المخاطب بالأخبار والمعلومات الجديدة أي بما يجهله))[٥١].

٤- حال المخاطَب وأثره في تحليل البنية التركيبية للرسالة اللغويَّة :

شغلت العلاقة بين المخاطَب والمقام حيزًا واسعًا في المدونات اللغوية على اختلاف تخصصاتها ، إذ ظهرت عناية علماء البلاغة بهذه العلاقة بوجوب مراعاة المتكلِّم لأحوال المخاطبين وما يجب لكل مقام من مقال، فقالوا عبارتهم المشهورة ((لكل مقام مقال))[٥٢]، وكانت عناية النحويين بالعلاقة بين المتكلِّم والسامع، وما يحيط بهما من ظروف وملابسات وما يصاحب الحدث الكلامي من أحوال ومقامات ، تشكِّل ظاهرة بارزة في التحليل النحوي[٥٣]. لذلك قال الدكتور مهدي المخزومي : ((فالجملة أصبحت خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلِّم والمخاطَب، ولا يتم التفاهم في أيَّة لغة إلَّا إذا رُوعيت تلك المناسبات وأُخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيدًا ولا الخبر مؤديًا غرضه ما لم يكن حال المخاطَب ملحوظًا؛ ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول))[٥٤].

وقد أدرك الرضي أنَّ الحدث اللغوي لا بدَّ فيه من متكلِّم ومخاطَب ويتم في ظل ظروف تواصلية يحكمها ما يحيط بالحدث الكلامي من أحداث وظروف ، ومن تجليات هذا الإدراك ربطه بين قصد المتكلِّم ومراعاة حال المخاطَب وذلك في تعليله لوجب حذف الفعل في التحذير، إذ قال: ((وإنَّما وجب الحذف ... لأنَّ القصد... أن يفرغ المتكلِّم سريعًا من لفظ

التحذير حتَّى يأخذ المخاطَب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنَّه لا يستعمل هذه الألفاظ إلَّا إذا شارف المكروه أن يرهق، وهو المعطوف في إيَّاك والأسد ، والمكرر))[٥٥].

والرضي يختار الرأي الذي يذهب إلى تقدير فعل محذوف بعد أدوات الشرط مع وجود المفسر مراعاةً للمخاطب وما يثيره هذا التقدير من التشويق والتوكيد في نفسه ، إذ قال وهو يوجه قوله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (التوبة من الآية ٦) ، : ((إنَّما كان الحذف واجبًا مع وجود المفسِّر نحو : استجارك الظاهر؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدَّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسِّر، لأنَّ الإبهام المحوج إلى التفسير، إنَّما كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثمَّ التفسير ، إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ؛ لأنَّ النفوس تشوق، إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضًا في ذكر الشيء مرتين مبهمًا ثمَّ مفسَّرًا توكيد ليس في ذكره مرة ، وإنَّما لم يحكم بكون (أحد)مبتدأ، واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حروف الشرط بالفعلية))[٥٦].

يُلحظ أنَّ الرضي استند في تحليله النحوي إلى أمرين ، الأول: راعى فيه المخاطَب ، والآخر: وهو الاستناد إلى أصل نحوي هو السماع الذي عبَّر عنه بالاستقراء .

وراعى الرضي حال المخاطَب وأثره في تشكيل الجمل ، ومن ذلك ما قاله وهو يُعلل وجوب صدارة أدوات الشرط والاستفهام للكلام ؛ إذ قال : ((وإنَّما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ، ونحو ذلك مما يُغير معنى الكلام مرتبة التصدر ؛ لأنَّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله ، فلو جوز أن يجيء بعده ما يُغيره ، لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيَّر لما سيجيئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه))[٥٧]. ومن ذلك ربطه بين التوكيد وحال المخاطَب ، إذ علل لجوء المتكلم إلى التوكيد بثلاثة علل أو أغراض تتعلق بحال المخاطب ،أحدها: أن يدفع المتكلِّم غفلة السامع عنه ، وثانيها : أن يأتي لدفع ظن السامع بالمتكلِّم الغلط ، والغرض الثالث : أن يدفع المتكلِّم عن نفسه ظن السامع به تجوزًا[٥٨].

الخاتمة

تبين من خلال البحث إدراك الرضي لأركان الحدث التواصلي، إذ استوعب ،وهو يُحلل العبارات، العناصرَ الشكلية والدلالية المكونة للتراكيب ، إذ نظر إلى الحدث الكلامي في إطاره التواصلي؛ فعُني بذكر أركان الخطاب : المتكلِّم ، والمخاطَب، وحال الخطاب، والسياق. واستند إليها في التحليل النحوي. ويُعدُّ المخاطَب ركنًا مهمًا في التحليل النحوي عنده ، إذ استند إلى علم المخاطب في تحليل التراكيب وأدرك أن كلَّ تواصل لساني ينطلق الشركاء فيه من افتراضات، ومعطيات معترف بها فيما بينهم تُشكِّل الخلفية التواصلية للحدث الكلامي ، وبالاستناد إليها تتشكَّل البنى التركيبية العامة . وقد ميز الرضي بين المعنى والفائدة فرأى أنَّ لكلِّ كلام معنى يدلُّ عليه لكنَّه، مع ذلك، قد يكون غير مفيد ؛ أي لا يحمل فائدة للسامع ، إذ لا يجهل السامع الخبر، وجعل إفادة المخاطَب من الرسالة اللغوية بؤرة العملية التواصلية وهو الأساس الذي بُنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة.

الهوامش :

١- ينظر : شرح الرضي : ٣/١٠ .

٢ – ينظر على سبيل التمثيل : شرح الرضي : ٢/ ٢٧٩، ٢٩٩،٣١٠، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٨٣، ٣٩١، ٤٠١، و٣/٧،٨،٩، ١٤٩، ١٥٤،١٥٠، ١٨٥ .

٣ – ينظر على سبيل التمثيل: المصدر نفسه : ١/ ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥ ، ٣٢٨، ٤٠٧ ، و ٢/ ٨٥ ، ١٠٤، ١٤١، ٢٠٨، ٢٥٥، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٢٢.

٤ – يُنظر على سبيل التمثيل : المصدر نفسه : ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٥٦، و ٣/ ١٥، ٧٢، ٧٧، ١٥٠ .

٥ – ينظر على سبيل التمثيل : المصدر نفسه : ١/١٧٧، ٢/ ٣٠٣ و ٣/ ١٥٦، ٣٥٢، ٣٧١، ٤٤٩، و٤/ ١٨، ١٣١.

٦- يُنظر : التحليل النحوي أصوله وأدلته : ٢.

٧ – المصدر نفسه : ١٤.

٨ – بغية الوعاة : ١/ ٥٦٧ .

٩ – المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه (بحث) : ١١ .

١٠ – يُنظر : العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلِّم والمخاطب في كتاب سيبويه (مقاربة تداولية) : ٣٥٨ ، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية :٣١٩ .

١١ – آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه : بشير ابرير : ١٢ .

١٢ – عدَّ جاكبسون عناصر الحدث الكلامي بستة عناصر هي : المرسل ، و المرسل إليه ، والمرجع وهو المحتوى الذي تشير إليه الرسالة ، والقناة وهي مجرى الرسالة بين المرسل والمرسل إليه . والسنن وهي العلامة أو العلامات المشكلة للرسالة . والرسالة . يُنظر : الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية : ميشال زكريا : ٨٥ ، واستراتيجيات الخطاب : عبد الهادي ظافر الشهري : ١٢ .

١٣ – يُنظر : النص والخطاب والإجراء : ١٠٣ ، و علم لغة النص النظرية والتطبيق : عزة شبل : ٢٨ .

١٤ – آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٩٢ .

١٥ – مراعاة المخاطب والمقام في النحو القرآني : ٧٦.

١٦ – نتائج الفكر في النحو : ١٧٠ .

١٧ – كتاب سيبويه : ٣/ ١٧٠ ، وينظر : المصدر نفسه : ١/ ٤١٠ ، و ٢/ ١٩٧ ، و ٣ /٢٤٩ ، ٤/ ٤٣٧ ، والخصائص : ١/ ٨٧، و٢/٢٢٠، ونتائج الفكر في النحو : ٢٠٨-٢١٠.

١٨ – يُنظر : أسرار العربية : ٦٩ ، و وشرح المفصل : ٤/ ٣١٦ ، و شرح الرضي : ١/ ٢١٦.

١٩ – يُنظر : شرح الرضي : ١/ ٢١٦ ، وارتشاف الضرب : ٣/ ١٣٣٩ ، و شرح الألفية للمرادي : ١/ ٢٨١ .

٢٠ – يُنظر : شرح المفصل : ٤/ ٣١٦ ، وشرح الرضي : ١/ ٢١٦ ، وشرح الألفية للمرادي : ١/ ٢٨١ .

٢١ – شرح الرضي : ١/ ٢٢١.

٢٢ – يُنظر : نظرية النحو العربي : د. نهاد الموسى : ٨٥ ، والدلالة السياقية عند اللغويين : عواطف كنوش : ٧٦ .

٢٣ – الحوار وخصائص التفاعل التواصلي : ١٥ ، ويُنظر : العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلِّم والمخاطب : ٣٥٨ .

٢٤ – يُنظر : كتاب سيبويه : ١/ ٤٢١–٤٢٢.

٢٥ – شرح الرضي : ٢/ ٢٧٩.

٢٦ – المصدر نفسه : ١/ ٥٧.

٢٧ – المصدر نفسه : ١/ ٢٣٣.

٢٨ – يُنظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية: ٧٥– ٧٦.

٢٩ – المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث : ٧٩ ، ويُنظر: التأويل التداولي في كتاب سيبويه : ١٠٤٥ .

٣٠ – يُنظر : الأحكام النحوية المبنية على أمن للبس أو الخوف منه (من خلال شرح الرضي على الكافية) : ١٠٧.

٣١ – شرح الرضي : ١/ ٦١.

٣٢ – المصدر نفسه : ١ / ١٩٧ .

٣٣ – يُنظر : المصدر نفسه: ٢/ ٢٥٤ .

٣٤ – يُنظر : المصدر نفسه: ١/ ٢٦٠.

٣٥ – المصدر نفسه : ١/ ٢٦٠ .

٣٦ – يُنظر : المصدر نفسه : ١/ ٢٣١.

٣٧ – المصدر نفسه : ٣ / ٧ .

٣٨ – يُنظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية : ٧٧– ٧٨.

٣٩ – يُنظر : المصدر نفسه : ٧٤ .

٤٠ – نظرية التلقي أصول وتطبيقات بشرى موسى صالح : ٢٩ .

٤١ –شرح الرضي : ٢/ ٣١٤.

٤٢ – يُنظر : التداولية عند العلماء العرب : ٣٣–٣٤.

٤٣ – شرح الرضي : ٢ / ١٢٨.

٤٤ – المصدر نفسه : ٢ / ٣٢٢.

٤٥ – المصدر نفسه : ٣/ ٧ .

٤٦ – المصدر نفسه : ٣ / ٧ .

٤٧ – يُنظر التداولية عند العلماء العرب : ٣٠ – ٣١ .

٤٨ – شرح الرضي : ٤/ ١١٧.

٤٩ – يُنظر : المصدر نفسه : ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧ .

٥٠ – المصدر نفسه : ١ : ٢٣١ .

٥١ – آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه : ١٨ ، ويُنظر : مدخل إلى علم اللسان الحديث : ٦٥.

٥٢ – يُنظر : أدب الكاتب : ١٩ ، والعقد الفريد : ٢/ ١٢٥.

٥٣ – يُنظر : مراعاة المخاطب في النحو القرآني : ٧٥ .

٥٤ – في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٢٥.

٥٥ – شرح الرضي : ١/ ٤٨٣.

٥٦ – المصدر نفسه : ١ / ١٩٩.

٥٧ – المصدر نفسه : ١/٢٥٧ .

٥٨ – يُنظر : المصدر نفسه: ٢ / ٣٥٧ – ٣٥٨ .

References

- Abu al-Qasim AbdulRahman bin Abdullah al-Suhaili (t. 581H): Results of thought in grammar, T: Sheikh Ahmed Abdel-Maqdis, Sheikh Mohammed Moawad, I1, Dar al-Qanscientific Books, Beirut, 1992.
- Al-Hassan bin Qasim al-Muradi (t. 749H) : Millennium Explanation of Malik's Son
- Todorov et al : Reference and significance in modern linguistic thought. translation and commentary by Abdelkader Kanini, I2, East Africa, Casablanca 2000.
- Abdulhadi Zafer Al-Shahri,: Speech Strategies: i1, New Book House United, Libya 2004.
- Abu al-Barakat al-Anbari (T. 577H) Secrets of Arabic:, Tah: Mohammed Hussein Shamseddine, I1, The House of Scientific Books, Beirut, Lebanon, 1997.
- Abu al-Fath Othman ibn Jani (T.392H): Characteristics, T: Muhammad Ali al-Najjar, I4, The General Egyptian Authority for The Book, (D.T.).
- Abu Bishr Omar bin Othman bin Qanbar (T180 E): Sibuyeh's Book:, T: Abdul Salam Mohammed Haroun, I3, Al-Khanji Library, Cairo, 1988.
- Abu Hayyan al-Andalusi (T. 745Ah),Reseeking beatings from the tongue of the Arabs T: Rajab Osman Muhammad, T1, Al-Khanji Library, Cairo, 1998.
- Ahmed Mutawakkil : Discourse and characteristics of the Arabic language study in structure, function and style:, i1, Variation Publications, Algeria, Arab House of Science Publishers, Lebanon 2010.
- Awatif Knosh : Contextual significance of linguists:, I1, Dar Al-Sayab, London, 2007.
- Azza Shabelle : Science of the language of the theoretical text and application:, I1, Library of Literature Cairo 2007.
- Bushra Musa Saleh : The theory of receiving origins and applications, I1, Dar al-Cultural Affairs, Baghdad, 1999.
- De Bo Grand : Text, speech and action:, translation: Tammam Hassan, i1, World of Books, Cairo, 1998.
- Fakhreddin Kabbawa: Grammatical Analysis (origins and evidence):, I1, Library of Lebanon Publishers, Beirut- Lebanon, and Egyptian International Publishing Company 2002.
- Ibn Abd Rabbo al-Andalusi (T. 328Ah): Unique Contract, T: Mufid Mohammed Qameiha, T1, Scientific Books House, Beirut, 1983.

- Ibn Qutaiba (T276 H) Author's literature: T: Muhammad al-Dali, I1, Al-Resala Foundation, Beirut (D.T.).
- Jalal al-Din al-Suyuti (t. 911 Ah): In order to be educated in the layers of linguists and sculptors, Muhammad Abu Fadl Ibrahim, I1 Modern Library, Lebanon, 1964.
- Mahmoud Ahmed Nahla, New Horizons in Contemporary Linguistic Research I1, Library of Literature, Cairo 2011.
- Massad Sahraoui: Deliberative when Arab scholars study the phenomenon of (speech verbs) in the Arabic linguistic heritage:, I1, Al-Talaa Printing and Publishing House, Beirut, Lebanon, 2005.
- Mehdi Al-Makhzoumi : In Arabic grammar criticism and guidance: (D.I.), Modern Library, Beirut- Lebanon (D.T.).
- Michel Zakaria: Linguistics (Modern Linguistics) Introductory readings, I2, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1985.
- Mohamed Masif: Dialogue and the characteristics of communication interaction applied study in deliberative linguistics, I1, East Africa, Casablanca 2010.
- Muwaffaq al-Din bin Yaish (T.643H): Detailed explanation of Zamakhshari, T: Emile Badie Yaacoub, I1, Scientific Book House, Beirut _Lebanon 2001.
- Nohad Al-Musa: Arabic Grammar Theory, I1, Arab Foundation for Studies and Publishing, 1980.
- Radhialdin Al-Estrabadhi (T. 688H): Explanation of al-Radhi on the cafe, Correction and Commentary: Youssef Hassan Omar, I2, Publications of Qar Younis University, Benghazi, 1996.

Second: Patrols:

- Abdul Malik Abdul Wahab al-Hasamy : Grammatical provisions based on the security of the dress or fear of it (by explaining the satisfaction on the sufficient):, Journal of Social Studies, Issue 31, 2010 , 44- 58p
- Abdul Rahman Haj Saleh : Introduction to Modern Linguistics, Linguistics Magazine, Volume 1, Issue, 21971 , 87- 101p.
- Adnan Kazem Mahdi : The symbol in the shields of Abu Ala Maari:, Al-Qadisiyah Journal For Humanities Sciences- Vol 23 No.1, 2020,133-168p.
- Ali Ben Moussa Speer : The relationships and conditions shared between the speaker and the speaker in the Book of Sibweh (a deliberative approach):, Al-Mukhabir Magazine, University of Biskra, Algeria, Issue 13, 2017,211-221p.
- Bashir Aberyer : Mechanisms for analysis of speech in the book Of Sibuye, Journal of the Faculty of Arts and Languages, Mohammed Kheeder University - Biskra- Issue 10 and 11,. 2012, 33 49p.
- Hana Mahmoud Ismail : Taking into account the addressand the maqam in the Qur'anic grammar, Journal of the Faculty of Basic Education, Issue 70, 2011. 122- 144p.

- Khaled bin Abdul Karim Basandi : Address and contextual data in The Book of Sibwee, Jordanian Magazine in Arabic Language and Literature, Volume 8, Issue (2) April 2, 2012,123- 137p.
- Nabaa Abd alameer Aba, Rokaya Youssef inside: The significance of the nominal sentence in the poetry of Abu Firas Al-Hamdani. Al-Qadisiyah Journal For Humanities Sciences- Vol 23 No.1, 2020,102-118p.
- Sibuyeh Imam : Deliberative interpretation in The Book of Sibuye: The Book of the 6th International Conference of the Department of Grammar and Exchange, Arabia (Dar al-Uloom College, Cairo University) Part II, 2010, 165-0 17p.

Third: Letters and messages:

- Laila Kada : The deliberative component of Arabic linguistic theory, the phenomenon of communication binding. Al-Hajj Al-Khader University- Batna, Faculty of Arts and Languages.